تسعة عشر نصيحة لإدارة بايدن لمنع الصراعات

مجموعة الازمات الدولية/28 يناير 2021

في التقرير الجديد لمجموعة الأزمات الدولية الصادر في 28 يناير 2021 بعنوان" تسعة عشر نصيحة لإدارة بايدن لمنع الصراعات"، استعرض الخبراء جملة من الملفات المتعلقة بدول المنطقة والعالم. اخترنا بعض الإشارات المتعلقة بدول غرب اسيا وعلى راسهم إيران والعراق وفلسطين ولبنان وسوريا واليمن.

- **إيران: العودة إلى الاتفاق النووي**

تمثل حملة إدارة ترامب الفاشلة لإذعان إيران لإرادتها من خلال حملة "الضغط الأقصى" الاقتصادي والدبلوماسي - بما في ذلك التنصل من التزامات واشنطن بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة تحدياً فورياً لإدارة بايدن.

- بعد مقتل عالم نووي مخضرم فيما بدا أنه عملية أجنبية معادية في نوفمبر / تشرين الثاني 2020، أقر البرلمان الإيراني قانوناً يقضي بتوسيع إضافي للأنشطة النووية. منذ ذلك الحين، بدأت إيران في زيادة تخصيب اليورانيوم إلى **20%** في منشأة فوردو تحت الأرض. ومع ذلك، فإن الوضع ليس ميئوسا منه. أكدت طهران استعدادها لاستئناف الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة إذا تحقق تخفيف العقوبات المنصوص عليه في الاتفاقية. قال مسؤولون إيرانيون ووكالة الطاقة الذرية الدولية إنه سيكون من الممكن عكس انتهاكات إيران لخطة العمل الشاملة المشتركة في غضون شهرين.

من المتوقع أن تستمر إدارة بايدن في إعادة انضمام الولايات المتحدة إلى الاتفاق النووي لعام 2015، بدءاً من إلغاء الأمر الصادر في **2018** بإنهاء مشاركة الولايات المتحدة في خطة العمل الشاملة المشتركة، والبدء في عملية إلغاء العقوبات الكاملة لعهد ترامب بينما تعيد إيران الالتزام التام بالبنود السابقة. كإجراءات إضافية لبناء الثقة، يمكن لواشنطن أن تدعم طلب إيران للحصول على قرض من صندوق النقد الدولي كدليل على حسن النية على ضوء وباء كورونا، وربما تشارك طهران في مناقشات بشأن تبادل الأسرى. يمكن للمناقشات الأولية حول إنهاء الصراع في اليمن ودعم الحوار بين إيران ودول الخليج أن تساعد أيضًا في تقليل التوترات. قد يميل فريق بايدن إلى ربط عودة خطة العمل الشاملة المشتركة بقضايا أخرى، لكن هذا قد يعرض الصفقة بأكملها للخطر. لذلك يجب أن يكون الهدف واضحا. تعتبر القضايا الأخرى، مثل خفض التصعيد الإقليمي وتطوير إيران للصواريخ الباليستية، حاسمة، ومن الأفضل متابعتها، لكن ليس كشرط، للاستعادة الكاملة للاتفاق الحالي.

- **العراق: وقف التصعيد مع إيران والعودة الى الانتخابات**

-على مدى السنوات الأربع الماضية، ساهم الجمود بين الولايات المتحدة وإيران في تشويش جهود الحكومة وشركائها لتحقيق الاستقرار في البلاد بعد حرب شرسة مع تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) من **2013 إلى 2017**، ولمواجهة التحديات الاقتصادية الهائلة، نتيجة لانخفاض أسعار النفط والفساد المستشري. في عدة مناسبات،

أبرزها في أعقاب الضربة الأمريكية التي استهدفت الجنرال الإيراني قاسم سليماني في يناير 2020، هددت المواجهة بجعل العراق ساحة معركة رئيسية في حرب بالوكالة بين إيران والولايات المتحدة.

-في هذا السياق، لدى إدارة بايدن فرصة لتحريك العلاقات الأمريكية العراقية في اتجاه أفضل.

-تكافح حكومة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي للاستجابة للأزمة الاقتصادية المتزايدة وسط حملة برلمانية على إجراءات التقشف المقترحة، وتزداد احتمالية الاحتجاجات الجماهيرية مع تعمق الأزمة.

-في غضون ذلك، تُظهر هجمات داعش الدورية - مثل التفجير الانتحاري المزدوج الذي أودى بحياة 22 شخصًا في بغداد في **22 كانون الثاني / يناير** - أن التنظيم، على الرغم من أنه من غير المرجح أن يستعيد قواته السابقة، يعمل على استغلال حالة الفوضى والاحتقان الشعبي.

-يجب أن تكون إحدى أولويات سياسة إدارة بايدن تجاه العراق هي نزع فتيل حالة استمرار شبه الصراع بين الولايات المتحدة، خاصة القوات العراقية والجماعات شبه العسكرية التي اجتمعت لقتال داعش في عام 2014. هذه المجموعات، بعضها مدعوم من إيران والبعض الآخر لا، وهي تواصل السيطرة على أجزاء من البلاد.

-إذا تابع البيت الأبيض خطط إحياء الاتفاق النووي لعام **2015** مع إيران، وخفت التوترات بين الولايات المتحدة وإيران، فقد يسمح ذلك لحكومة الكاظمي بالتركيز على مشاكل العراق الداخلية، لصالح جميع الأطراف المعنية.

- يمكن للحكومة أيضًا أن تعزز هذا الهدف من خلال تجنب المواجهة المباشرة مع هذه الجماعات وأجنداتها، لأنها تساعد الحكومة العراقية على إعادة تأهيل المؤسسات الحكومية ومحاربة الفساد وتنويع الاقتصاد المعتمد على النفط.

-يجب على واشنطن أن تشجع بهدوء جهود الحكومة لدمج عناصر منها في قوات الأمن، مستشهدة بآراء زعماء دينيين محترمين مثل آية الله العظمى علي السيستاني، الذي حذر من مخاطر ما يسميه "الميليشيات" منذ عام **2003**.

-من المتوقع أن تكون انتخابات حرة ونزيهة في العراق، أولوية أخرى لإدارة بايدن عند إجراء الاقتراع في أكتوبر. بشكل عام كانت الانتخابات نقطة إيجابية للحكم العراقي، فلقد تم تنظيمها بشكل منتظم بشكل أو بآخر وتتمتع بمصداقية كبيرة. إذا اعتبر الجمهور أن الانتخابات المقبلة غير شرعية، فإن هذا التصور، إلى جانب الاقتصاد المتدهور، يمكن أن يخلق مزيجًا قابلًا للاشتعال ويثير الصراع، لا سيما في الجنوب، حيث الظروف الاجتماعية والاقتصادية صعبة بشكل خاص والجماعات شبه العسكرية قوية. يجب على إدارة بايدن حث الحكومة على التسامح مع الاحتجاجات الجماهيرية السلمية، ومضاعفة الجهود لضمان إجراء الانتخابات في الوقت المحدد، وتشجيع الثقة في نزاهتها من خلال إصدار بطاقات بيومترية للناخبين بحلول يونيو حتى تكون انتخابات أكتوبر ممكنة.

- **إسرائيل وفلسطين: وضع الحقوق الفلسطينية كأولوية**

-في الوقت الذي تسعى فيه إلى إحراز تقدم في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، يجب على إدارة بايدن إعادة فحص الاهداف التقليدية للولايات المتحدة الامريكية اي زيادة التأكيد على حماية الحقوق الفردية والحفاظ على طموحاتها تحت السيطرة.

-في محاولة لتهيئة الظروف لمفاوضات مستقبلية ناجحة، يجب على فريق بايدن أن يعمل على تكافؤ الفرص. ستشير الإدارة بشكل شبه مؤكد إلى أن حل الدولتين هو إطارها السياسي المفضل، كما يجب عليها أن تقاوم أي دافع للانجرار إلى عملية سلام عادلة للحفاظ على وهم التقدم.

- يجب على الإدارة أن تتخذ خطوات بدءاً من إلغاء خطة ترامب في يناير 2020. وفي الوقت نفسه، يجب عليها الامتناع عن اتخاذ إجراءات تحمي إسرائيل من تكاليف احتلالها وجعل تحقيق السلام أكثر صعوبة، مثل استخدام حق النقض ضد قرارات مجلس الأمن الدولي عندما يؤدي ذلك إلى تقويض السياسة الأمريكية (على سبيل المثال، من خلال تقويض حل الدولة) أو القانون الدولي. أخيراً، يجب أن تشجع الفلسطينيين على القيام بتجديدهم السياسي، وتعزيز المصالحة الداخلية، ومنح فرصة للاستراتيجيات اللاعنفية لتحقيق أهدافهم.

- **لبنان: تقديم المساعدة لتنجب سقوط الدولة**

-يتطرق التقرير الجديد لمجموعة الأزمات الدولية إلى الوضع في لبنان، لكنه يركز على كيفية محاولة البعض تحميل حزب الله مسؤولية الانهيار، وكيف يجب أن تتصرف الولايات المتحدة.

-بينما يحاول لبنان الخروج من حالة الانهيار (الاقتصادي والمالي)، ينقسم اللاعبون المحليون والخارجيون حول دور حزب الله في الإصلاحات التي يصر المانحون على أن البلاد بحاجة إليها. من ناحية، أدرجت فرنسا حزب الله في مبادرتها لتشكيل حكومة جديدة مع دعم واسع بما يكفي لإطلاق تلك الإصلاحات وإطلاق العنان للمساعدات الخارجية. من ناحية أخرى، ضغطت الولايات المتحدة وآخرون من جديد للحد من نفوذ حزب الله.

- لقد تسبب هذا الصراع السياسي حول دور حزب الله بتكلفة، حيث عمّق الاستقطاب في البلاد وكذلك جعل الإجماع المحلي على حكومة جديدة وعلى الخطوات المطلوبة لإنقاذ الاقتصاد اللبناني أكثر صعوبة. لا يزال تشكيل الحكومة معطلاً حيث تستمر الأحزاب في الصراع على الحصص الوزارية، مع التركيز بشكل متزايد على الانتخابات البرلمانية والرئاسية في عام 2022. العقوبات الأميركية ضد حلفاء حزب الله والضغط الموجه لاستبعاد الحزب من السلطة التنفيذية يعقد هذه المهمة الصعبة بالفعل.

-علاوة على ذلك، فإن تشكيل الحكومة لن يكون هو الحل لخروج لبنان من الحفرة التي يجد نفسه فيها. من أجل الحصول على الدعم الدولي الذي يحتاجه، ومنع المزيد من تدهور مؤسسات الدولة، سيتعين على الحكومة الجديدة أن تسن إصلاحات مجدية تتطلب من اللاعبين السياسيين التخلي عن جزء من شبكات المحسوبية الخاصة بهم والسيطرة على تلك المؤسسات، التي تدعم سلطتهم.

-يجب على الولايات المتحدة أن تجعل هدفها الأول تقوية الدولة وتجنب انهيارها. إزاء هذه الخلفية، حان الوقت للولايات المتحدة لتغيير أولوياتها. وفي حين من الصعب تخيل أية إدارة أميركية تشعر بالارتياح تجاه دور حزب الله في لبنان، فإن ثمن التركيز الشديد على اضعافه قد يعني فشل الدولة، وهذا سيكون مروعاً للشعب اللبناني ومن شأنه زعزعة استقرار المنطقة برمتها.

-بدلاً من النظر إلى لبنان من منظور إضعاف حزب الله، يجب على الولايات المتحدة أن تجعل هدفها الأول تقوية الدولة وتجنب انهيارها.

-ينبغي على الولايات المتحدة أن تلقي بثقلها وراء الجهود الفرنسية لجمع اللاعبين السياسيين اللبنانيين، بمن فيهم حزب الله، في حكومة جديدة، وحشدهم حول الإصلاحات الأساسية.

-ينبغي أن تشجع الحلفاء اللبنانيين على صياغة مستوى من التعاون البراغماتي مع خصومهم من شأنه أن يسمح باتخاذ التدابير – خاصة التشريعات لحماية استقلالية القضاء، وقوانين مكافحة الفساد والمشتريات العامة – اللازمة لتوفير الدعم الدولي، وعلى وجه الخصوص دعم برنامج صندوق النقد الدولي.

- ✓ هناك أشياء أخرى يمكن للولايات المتحدة القيام بها لاستكمال هذا التحول:
- ✓ تعزيز مؤسسات الدولة اللبنانية الأساسية.
- ✓ توسيع نطاق الدعم للجيش اللبناني.
- ✓ توجيه الدعم الإنساني نحو التخفيف من آثار الأزمة (الاقتصادية والمالية) على الشرائح الأكثر ضعفاً من السكان، بما في ذلك اللاجئين.
- ✓ ضمان الدعم الإنمائي لإعادة تأهيل البنية التحتية الحيوية المرتبط بالتدابير المؤسسية التي تتعارض مع المحسوبيات والريع.
- ✓ السعي لتحسين الشفافية ومشاركة المجتمع المدني في مشاريعها.

- **سوريا: الدبلوماسية النشطة في الشمال الشرقي السوري.**

-وسط فترة هدوء في الجبهات، تضاءل الاهتمام الدولي بالحرب السورية. لا يزال المراقبون السوريون يراقبون عن كثب ما سيعنيه التحول الأمريكي في الديناميكيات الإقليمية. شاهد سكان شمال شرق سوريا بقلق إدارة ترامب وهي تعمل على سحب متسرع للقوات من المنطقة. كان من الممكن أن يشعل مثل هذا الانسحاب جولة أخرى من الصراع، حيث تسعى القوى المتنافسة للاستفادة، مما يؤدي إلى أزمة إنسانية جديدة تتمثل في النزوح وإحياء تمرد داعش. على وجه الخصوص، كان من الممكن أن يؤدي إلى استئناف الصراع بين الشريك المحلي لواشنطن في القتال ضد داعش، أي قوات سوريا الديمقراطية (قسد) وتركيا. تنظر أنقرة إلى المكون الكردي المهيمن في قوات سوريا الديمقراطية المعروفة باسم وحدات حماية الشعب على أنها امتداد سوري لعدوها، حزب العمال الكردستاني، وأصبحت تشعر بالمرارة بشكل متزايد من استمرار دعم الولايات المتحدة للمجموعة.

- إن الالتزام بالبقاء في البلاد لفترة غير معروفة دون خارطة طريق دبلوماسية واضحة وقابلة للتطبيق يمكن أن يُبقي المنطقة في خطر دائم من محاولات زعزعة الاستقرار والعنف. ومع ذلك، فإن الخروج من الطريق الخطأ قد يؤدي إلى سباق شرس على الهيمنة، مع أنقرة ودمشق وحلفاء طهران أو مزيج من هؤلاء الذين يحاولون الاستيلاء على أراضي وموارد قوات سوريا الديمقراطية. قد لا تجد الولايات المتحدة نفسها معزولة إذا استغل تنظيم الدولة الإسلامية أو الجهاديون الآخرون الفوضى الناتجة لإعادة ترسيخ وجودهم.

- سيكون الطريق الأكثر أمانًا هو التزام الولايات المتحدة بإنهاء تدريجي نهائي، مرهون بالتوصل إلى اتفاقية تفاوضية من شأنها حماية ملايين المدنيين المقيمين تحت سيطرة قوات سوريا الديمقراطية من الإهدار العنيف. -من شبه المؤكد أن التقليل من مخاطر اندلاع عنيف في شمال شرق سوريا بعد انسحاب القوات الأمريكية سيتطلب دبلوماسية أمريكية نشطة بين وحدات حماية الشعب وأنقرة. يجب على واشنطن أن تسعى جاهدة لتحقيق أولويتين رئيسيتين لأنقرة:

- ✓ منع التواجد المسلح لحزب العمال الكردستاني ونشاطه جنوب حدودها.
- ✓ إنهاء أي توريد للأسلحة من وحدات حماية الشعب إلى حزب العمال الكردستاني، كما تدعي تركيا.

- ينبغي على الولايات المتحدة أن تقدم لقوات سوريا الديمقراطية حماية فعالة ضد القوات التركية والموالية لها. قد تحتاج الولايات المتحدة أيضًا إلى المساعدة في إشراك قوات سوريا الديمقراطية في مناقشات سياسية دولية مستدامة بشأن سوريا.

- يجب على الولايات المتحدة العمل مع أنقرة وقوات سوريا الديمقراطية لتحديد نهاية اللعبة التي يمكن تحملها بشكل متبادل لشمال شرق سوريا، ثم السعي لإبرام صفقات بشأن التدابير التكتيكية لتحقيق هذه الغاية. يمكن أن يشمل ذلك قيام وحدات حماية الشعب بتخفيض سيطرتها على الحكم والموارد والأمن في المنطقة والسماح بمشاركة فعالة لقوى المعارضة العربية والكردية في الحكومة المحلية ومنظمات المجتمع المدني.

- يجب على إدارة بايدن العمل مع الكونغرس لتعزيز القاعدة القانونية للقوات في سوريا، بدلاً من الاستمرار في الاعتماد (كما فعلت الإدارات السابقة) على تفسير متوتر لاستخدام القوة في عام 2001. التفويض صدر حتى قبل وجود داعش. يجب أن يحدد التفويض المحدث الجنود الذين يقاتلون ويتضمن تاريخ انتهاء، والذي يمكن تأجيله بدعم من الكونغرس. سيحمي ذلك من انحراف المهمة، وسيبقى تركيز صانعي السياسة على المهمة المطروحة، وسيساعد على ضمان عدم استمرار الوجود الأمريكي دون تدقيق عام وكونغرس مناسب.

- **اليمن: الأولوية لإنهاء الحرب**

-كانت السياسة الأمريكية في اليمن الذي مزقته الحرب كارثة منذ أن اتخذت إدارة أوباما القرار المصيري قبل ست سنوات لدعم التدخل العسكري بقيادة السعودية.

-فشلت الحملة التي تقودها السعودية في تحقيق هدفها الأساسي المتمثل في الإطاحة بالمقاتلين الحوثيين الذين طردوا الرئيس عبد ربه منصور هادي من العاصمة صنعاء.

-عزّز الحوثيون سيطرتهم على شمال غرب البلاد ويهددون معقل حكومة هادي في مأرب. في مكان آخر، البلد عبارة عن خليط سياسي، تحكمه القوات الموالية للحكومة وميليشيات مختلفة وسلطات محلية.

-لدى إدارة بايدن أسباب قوية لإعطاء الأولوية لإنهاء هذه الفوضى:

أولاً، ساعدت الولايات المتحدة في إنشائها. فمن المحتمل أن تكون المملكة العربية السعودية قد تدخلت في عام 2015 بدعم أمريكي أو بدونه، لكنها ربما سعت إلى نتيجة عاجلة بدون دعم وا شنطن، والتي تشمل الدعم الاستخباراتي واللوجستي، فضلاً عن التغطية الدبلوماسية.

ثانياً، حجم المعاناة يخلق ضرورة إنسانية؛ بحلول منتصف عام 2020، 20 مليون يمني - ثلثا سكان البلاد - على شفا المجاعة.

ثالثًا، آخر شيء يحتاجه الشرق الأوسط غير المستقر هو نقطة اشتعال أخرى حيث يمكن للمملكة العربية السعودية وإيران (اللتين عززتا دعمهما للحوثيين بمرور الوقت) أن تتعامل معه، مما يؤدي إلى تعمق الولايات المتحدة في الصراع.

- ستواجه الولايات المتحدة تحديات لأنها تعمل في نفس الوقت على تخليص نفسها من الحرب في اليمن (التزام من حملة بايدن) وإعادة دمج خطة العمل الشاملة المشتركة مع إيران.

-مخاطرة الانسحاب من الحرب ستعزل الرياض، مما سيؤدي إلى تفاقم التوترات التي ستنشأ من العودة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة، وفي الوقت نفسه ستشجع الحوثيين على المواجهة أكثر.

- **أولاً**، يجب على فريق بايدن إلغاء تصنيف ترامب لحركة أنصار الله، وبعض قادة الحوثيين بالإرهاب، مما يؤدي إلى فرض عقوبات لن تؤدي إلا إلى تفاقم الكارثة الإنسانية وتعقيد الدبلوماسية.

-**ثانيًا**، يجب تخفيف المساعدة العسكرية للرياض.

-**ثالثًا**، اهمية جهود الرياض عند قيام الولايات المتحدة بتقييم مستقبل الشراكة الأمنية الأمريكية السعودية.
رابعًا، يجب على الولايات المتحدة زيادة دعمها لجهود السلام التي تقودها الأمم المتحدة، وربما حتى تعيين مبعوث خاص لليمن لمساعدتها.

-**خامسًا**، على هامش المفاوضات مع طهران بشأن الصفقة الإيرانية، يجب على الولايات المتحدة طلب المساعدة من الإيرانيين لإقناع الحوثيين بالتو صل إلى وقف إطلاق النار والانخراط بشكل بناء في المفاو ضات وفي محادثات السلام - ليس كشرط لعودة الولايات المتحدة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة - بل كإجراء لبناء الثقة من شأنه أن يفيد المنطقة.